

فموقفنا بشأن تناول مادة الحديث اذن مطابق لموقف
« مونتهجرى واط » حين يقول :

« من الجائز أن بعض الأحاديث في المجال الشرعى قد
انتحلت انتحالا . أما في المجال التاريخى ، بالقدر الذى
يمكن به الفصل بين المجالين ، وبصرف النظر عن بعض
الحالات الاستثنائية ، فالظاهر أن أقرب شىء الى مثل هذا
الانتحال لدى خيرة المؤرخين الأوائل كان تشكيل المادة
التاريخية تشكيلا متميزا . . ولما كان عدد كبير من المسائل
التي اهتم بها المؤرخون فى منتصف القرن العشرين لا يتأثر
بعملية التشكيل ، فلن تكون هناك صعوبة كبرى فى الحصول
على اجابات عن الأسئلة من المصادر (١١٨) .

وفى جميع الحالات التى لا يحتمل أن يكون الحديث
فيها موضوعا لخدمة غرض من الأغراض ، وفى الحالات التى
لا يكون فيها لحديث من الأحاديث دور مباشر فى خلاف حول
الموضوع المطروح ، آثرنا أن يكون اعتمادنا عليه أكثر من
اعتمادنا على مصادر المغازى الثلاثة ، ولغليوم فى هذا
الموضوع ملاحظات لا تخلو من وجهة ، فهو يقول :

« ان رجلا (مثل البخارى) أمضى ستة عشر عاما فى
تجميع مادة مصنفه ، وكان يستعين بالصلاة قبل أن تخط يده
حديثا من الأحاديث ، ورجع الى أكثر من ألف شيخ كانوا
يعيشون فى أماكن بينها من المسافات ما بين بلخ ومرو
ونيسابور ومدن ما بين النهرين المهمة والحجاز ومصر
وسوريا يستحق من أبناء دينه كل تقدير . . وكان البخارى
عند جمهرة الناس أعظم بكثير من مسلم ، وكان الناس ينحون
الى تفضيل عمل الأول على عمل الثانى ، ويتميز صحيح
البخارى بشموله مجال الفقه بأكمله وبتشدد صاحبه فى
الشروط التى كان يشترطها فى الرواة ، أما صحيح مسلم
ف يتميز بدقة معالجته لمادة الحديث . وللمجموعتين معا حجية
لا مطعن عليها تقريبا وان كانتا قابلتين للنقد فى بعض
التفاصيل . . » (١١٩) .